القرينة العقلية ودورها في الإعراب

المدرس المساعد ازهر عبد علي حسن
جامعة الكفيل

المقدمة:

إن القرينة العقلية ودورها في الإعراب من القضايا اللغوية التي لا تزال تحتاج للمزيد من الدراسة، والقرينة في اللغة هي الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه. وقيل هي أمر يشير إلى المطلوب وفائدتها أنها عنصر هام لفهم الجملة، فبها نعرف الحقيقة من المجاز، ونعرف المقصود من الألفاظ المشتركة، ونعرف الذكر من الحذف، وخروج الكلام عن ظاهره. وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير. فعلم اللغة يعنى بدراسة معرفة معاني الكلمة، أي دلالتها: اسمًا وفعلًا وحرفًا، فمعاني الحروف تؤخذ من كتب النحاة حيث بينوا معانيها لقلتها، ومعاني الأسماء والأفعال تؤخذ من كتب أهل اللغة مثل شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها يكون عن طريق الوضع في اللغة، ومن ثَمَّ جب على المفسر معرفة معانيها ومسميات اسمائها، فلربما يكون اللفظ مشتركًا بين معنيين فيعرف أحدهما والمراد المعنى الأخر، وهو ما يتعلق في نهاية المطاف بضبط اللغة، فالجملة التي تبدو غير مرتبة ترتيبًا منطقيا في اللغة لا يمكن فهم سياقها الإعرابي والنحوي إلا من خلال القرينة العقلية التي يتضح دورها في سياق الإعراب، وهو مجال من مجالات الدراسة في اللغة العربية التي لا تزال تحتاج إلى مزيد من

الدراسة، وهو المجال الذي سنحاول أن نضيف له في هذا البحث.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية القرينة العقلية ودورها في الإعراب، كما تراعي علاقة القرينة العقلية ودورها في الإعراب مع باقي العلوم المرتبطة بها من منطلق أن هذا الدور يمثل ركنًا أساسيًا في فروع لغوية وشرعية أخري مثل علم الدلالة وعلم التفسير، ومن ثمَّ الإسهام في تقديم إضافة علمية لمجال الدراسات التي تدور حول القرينة العقلية ودورها في الإعراب لفتح الباب أمام الباحثين للاستزادة من هذا المجال.

إشكالية الدراسة وأهميتها:

١ – خدمة تراثنا العربي القديم، ولفت الانتباه إلى كنوزه الآسرة، ومن ثمَّ الاستفادة منه وتطويعه في خدمة الدرس النحوي.

٢ – معرفة وبيان أهمية القرينة في النحو العربي، وإبراز دورها في فهم المعنى، وتحديد وجهة النصوص ومعرفة ما يحمله النص من معانٍ باطنة وظاهرة دلَّت عليها القرينة.

٣ – لقد اعتني كثير من الباحثين بالقرينة في النحو العربي بشكل عام كما سوف نوضح من خلال الدراسات السابقة علينا، إلا إنهم لم يبينوا دور القرينة العقلية تحديدًا في الإعراب وهو ما اهتم به الباحث في تلك الدراسة. ومن ثمَّ فهو أمر يهيب بالباحثين العناية به وإعطائه قدره من الدرس والتحليل حتى تنضم إلى غيرها من البحوث فتعطي تصورًا كاملًا عن القرينة ودورها في النحو العربي.

٤ – توجيه أنظار الباحثين لاختيار موضوعات في الدرس النحوي وخاصة في القضايا النحوية الهامة مثل القرينة، وتفصيل الحديث فيها مما يسهم في خدمة تراثنا النحوي السخي.

٦ – تظهر أهمية الدراسة تبعًا لأهمية القرينة العقلية ودورها في الإعراب، خاصة عند الوقوف على تفاسير غير مفهومة المدلول في

القرآن، والتي يطلق عليها (غريب القرآن)، ومن ثمَّ فإن معرفتها تتوقف عند معرفة المدلول من خلال القرينة العقلية للفظ والمعني حتي يسهل تعيين الموضع الإعرابي لألفاظ اللغة بما يمكن من فهمها الفهم الصحيح، وخاصة في حالة التعرض لتفسير القران الكريم ونحوه من الأمور الشرعية التي تتطلب فهمًا وإحاطة باللغة ومدلولاتها والقرينة العقلية التي تتضمنها النصوص.

تساؤلات الدراسة:

ثمة تساؤلات عِدَّة تفرضها طبيعة الدراسة، سنحاول الإجابة عنها من خلال مادة البحث، ومن هذه التساؤلات:

١ – لا يخفى على أحد من دارسي النحو العربي وبالخوص من دارسي القضايا النحوية الدور الهام الذي تلعبه القرائن في فهم النصوص سواء أكانت لغوية أو شرعية، لكن إلى أي مدى يتوقف فهم النص ومدلوله على القرينة العقلية؟

٢ – ما العلاقة بين المعنى والإعراب، وهل يتوقف المعنى على الإعراب؟

٣ – ما مدى تأثُّر اللفظ والمعنى والدلالة بالقرينة؟

٤ – ما العلاقة بين العامل وقرينة الإعراب؟

٥ – هل تتوقف قضية أمن اللبس على وجود الحركات الإعرابية فقط أم على القرائن كذلك؟

المنهج المتبع:

وأمَّا عن المنهج المتَّبع في هذا الموضوع فقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون منهج الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي، لما يتسم هذا المنهج بالشمولية والمرونة الكبيرة والتي تتناسب مع دراسات اللغة. ومن ثمَّ يقوم الباحث بتحديد أنواع القرائن التي يقوم بدراستها، ثم وصف كل قرينة كما جاءت في كتب النحو العربي وكتب المعاجم العربية، ومن ثمَّ تحليل كل قرينة والتطبيق عليها بالأمثلة من القرآن الكريم لبيان مدى

أهمية الدور الذي تلعبه القرينة في تبيين وتوضيح تفسير بعض الآيات.

الدراسات السابقة:

العلم بناء شامخ يستفيد فيه اللاحق من مجهود سابقيه بشرط أن يضيف إليها بإكمال نقص أو تقويم عوج، ولقد سبقتني بعض الدراسات التي تناولت موضوع القرينة وأهميتها في النحو العربي، إلا أنني لم أجد دراسة مشابهة لدراستي تناولت القرينة العقلية بشكل خاص كما سأتناوله في بحثي وهو "**القرينة العقلية ودورها في الإعراب**"، أما عن كتابات بعض الباحثين فيما يخص القرينة في النحو العربي، فمما كُتِبَ في ذلك:

١ – تضافر القرائن في توليد المعنى، رسالة ماجستير، ثروت إبراهيم عبد الطوالبة، إشراف: فارس فندي البطاينة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٤م.

لقد اهتم الدرس اللغوي الحديث بعلم النحو، هذا العلم المتعلق بالمعنى الوظيفي للكلم، إلا أن علماء اللغة لم يفصلوا بين المعنى اللغوي والمعنى الوظيفي (المعنى النحوي) للكلم، فقد جعلوا هذين المعنيين يتعلقان ببعضهما ولا تتم الفائدة من اللفظ إلا عند دراستهما مجتمعين. ومن ثَمَّ اهتم الباحث في رسالته تلك بدراسة القرائن بشقيها اللفظي والمعنوي، والتي وسمها الدكتور تمام حسان بقرائن التعليق، والسياق وما تعلق به من قرائن. فمن خلال تلك الدراسة يتضح أن:

أولًا: تتضح العلاقات السياقية بين المعاني.

ثانيًا: يتحدد المعنى المخصص باللفظ حين اشتراكه مع غيره في سياق معين.

ثالثًا: تتضح العلاقة بين اللفظ والمعنى، حيث إن اللفظ مرتبط بمعناه تبعًا لرأي عبد القاهر.

ومن ثَمَّ قسم الباحث رسالته إلى ثلاثة أبواب؛ تناول في الباب الأول القرائن اللفظية وقسمها إلى ثمانية قرائن لفظية، أما الباب الثاني فدرس فيه القرائن المعنوية وقسمه إلى سبعة فصول درس من خلال الأربعة

الأولى أربعة أنواع من القرائن المعنوية، أما الباب الثالث فكان دراسة تطبيقية تحليلية لسورة الحديد، ثم أردف البحث بخاتمة تضم النتائج التي توصل إليها.

٢ – **القرائن في النحو، عبد القادر أبو سليم، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، ع ٢، ١٩٧٩هـ – ١٣٩٩م.**

قام الباحث في بحثه هذا بالبدء بتمهيد تحدث فيه عن أهمية القرائن في النحو العربي، ثم بدأ موضوعه بتعريف القرينة وبعد ذلك قسمها إلى قرائن صناعية وغير صناعية. أما الصناعية فقسمها إلى بسيطة ومركبة، أما غير الصناعية فقسمها إلى قرينة المقال، وقرينة الحال، وقرينة عقلية، ثم درس بعد ذلك العلاقة بين الدليل العقلي و اللغة، ثم حدد قرائن الظرف اللغوي ومنها أسباب النزول، ثم ختم بحثه بالحديث عن ضرورة القرائن في النحو العربي.

٣ – **دور القرينة في توضيح المعنى، عبدالواحد مشير محمود، جامعة بغداد – كلية التربية، العراق، ع٢٠٦، ٢٠١٣ – ١٤٣٤.**

يتناول البحث دور القرينة في توضيح المعنى الدلالي والتداولي. للقرينة دور مهم وهي بمثابة مفتاح تستعمل لتفسير وتحليل النصوص والمحادثات، اذن أداة لاستنباط واقعة غير ثابتة من ثبوت واقعة أخرى بسبب صلتها بها. تنقسم القرائن إلى ثلاثة أنواع: (المادية، العقلية، اللغوية) والتي يمكن تقسيمها إلى قرائن عقلية وعرفية. البحث عدا المقدمة والنتائج يتكون من فصلين الاول منها يتناول المحاور التالية: القرينة، أنواع القرائن، أما الثانية يتناول: القرينة والمعنى، دور القرينة في توضيح المعنى، في الختام تم عرض ملخص باللغتين العربية والإنجليزية.

٤ – **القرينة ودورها في بيان المعنى المراد، إدريس بن محمد حمادي، الناشر: عبدالرحمن بن حسن**

النفيسة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مج ٧، ع ٢٨، مارس ١٩٩٦م – ١٤١٦هـ، السعودية.

خطة الدراسة:

اقتضى البحث أن نُقَسِّم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة، وهي كالتالي:

– **المقدمة:** وفيها بيان لأهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث فيه.

– **المبحث الأول: الإعراب والقرينة العقلية، وينقسم إلى ثلاثة مطالب:**

١) **المطلب الأول:** المعنى والإعراب.

٢) **المطلب الثاني:** العامل وقرينة الإعراب.

٣) **المطلب الثالث:** القرينة العقلية وحركات الإعراب.

– **المبحث الثاني: القرينة العقلية وتقدير المحذوف، وينقسم إلى ثلاثة مطالب:**

٢) **المطلب الأول:** تقدير المحذوف اعتمادًا على علاقة السببية واستخدامه إعرابيًا.

٢) **المطلب الثاني:** تقدير المحذوف اعتمادًا على علاقة الاستئناف.

٣) **المطلب الثالث:** تقدير المحذوف اعتمادًا على الأدلة المفسرة.

– **المبحث الثالث: القرينة العقلية والإعراب ودورهما في أمن اللبس، وينقسم إلى مطلبين:**

٣) **المطلب الأول:** الإعراب وقرائن الكلام.

٢) **المطلب الثاني:** الضبط وقضية أمن اللبس.

المبحث الأول : الإعراب والقرينة العقلية

أولًا: القرينة لغة:

القرينة في اللغة: القرينة مصدر مشتق من الأصل الثلاثي (قرن)، وقد حددها الكثير من اللغويين العرب القدامى والمحدثين في معاجمهم، فالقرينة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ): القرن الحبل يقرن به، وهو القران أيضًا، والقران حبل يشد به البعير كأنه يقوده، وجمعه قرن، والقران أن تقترن حج وعمرة معًا، وقرينه الرجل: امرأه،

والقرون: النفس[١]. والقرينة عند ابن فارس (٣٩٥هـ): القران: الحبل يقر به شيئان، والقرن: الحبل، والقرن في الحاجبين إذا التقيا، والقرينة: نفس الإنسان، كأنهما قد تقارنا، والقارن: الذي معه سيف ونبل[٢]. وقرينة على وزن فعيلة بمعنى المفاعلة، وهو مأخوذ من المقارنة[٣]. وقيل: إن "القرينة هي النفس التي تقارن صاحبها لا تفارقه، حتى يموت"[٤]. وكذلك فهي "الدلالة التي تقارن الكلام"[٥].

ثانيًا: القرينة اصطلاحًا:

أما القرينة في الاصطلاح: فهي "أمر يشير إلى المطلوب"[٦]. ومن ثمَّ فإن القرينة تصرف الذهن عن أن ينصرف إلى المعنى الوضعي الأصلي الظاهر للفظ، مثل قولك: يكر بسيفه في قولك: رأيت أسدًا يكر بسيفه لأن الأسد لا يكر بالسيف؛ فعلمت هنا أن المقصود بلفظ (يكر بسيفه) مجازه وليس حقيقته؛ لأن الأسد لا يحمل السيف، وكذلك قولك في الرجل الكريم: جاء البحر[٧].

ومن ثمَّ فإن القرينة العقلية هي التي تتضح من المنطق العقلي، مثل: أكل الكمثرى موسى فإن العقل عيَّن الأكل في الجملة، ومثل ما جاء في قوله تعالى: " بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ"[٨]، وقولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، فإنه لا يصح الإسناد إلى المذكور عقلًا، ونحو قوله تعالى: " وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ "[٩]، وقوله: " قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ"[١٠].

ومعلوم عقلا أنه لا يصح أن يحطم الصنم الكبير الأصنام الصغار .. ولكن يريد تبكيتهم[١١].فالعجل لا يشرب في القلوب، والمعنى واشربوا حب عبادة العجل. وعلى هذا النحو فإننا سوف نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي، كما سنستند على كثير من المصادر والمراجع التي سوف تعيننا على الوصول بالبحث إلى مرحلة التمام.

المطلب الأول : المعنى والإعراب

يوجه النظام اللغوي الكثير من البنى الصوتية والموقعية والصرفية والأبواب

المعيارية وفق معادلة علمية طرفاها مجموعة من البنى الذهنية والعقلية المتحكمة في تعددية أنظمة اللغة، والكثير من الاجتهادات المعيارية التي تناسبت وكثير من الخلاصات التنظيرية في الدرس النحوي، أو اختلفت عنها على سبيل التوسع بما في ذلك القرينة العقلية، فتم تضمينها على جانب الشذوذ أو الخطأ. و"لتحقيق التناسب بين المؤتلف والمختلف، تمت اجتهادات للتخفيف من أعباء هذا التعارض على سبيل التسهيل وعلى سبيل التوجيه؛ تناسبًا مع معطيات النظرية العاملية للتراث المعياري العربي أو تعارضًا مع الفلسفة العاملية المتحكمة في هذه النظرية جملة وتفصيلًا، وتراوحت هذه الاجتهادات بين الإلزام المرن، بما أنتجه النظر العقلي والإعمال المنطقي من معايير وتوظيف القرينة العقلية في الإعراب، وفي نفس الوقت الالتزام بالحلول الطبيعية للغة التي تلائم كل التوجيهات في المباحث اللغوية"[١٢]، ولكن هل هناك علاقة بين المعنى والإعراب؟ لقد أثبت ابن جني أن هناك علاقة ترابط وثيقة بين المعنى والإعراب؛ حيث خصص في كتابه (الخصائص) بابًا وسمه بـ "تجاذب المعاني والإعراب"[١٣] أوضح فيه العلاقة بين المعنى والإعراب، ففي قوله تعالى "إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (٨) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ (٩)"[١٤] معناه إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإنك إن اعربته بناءً على هذا الفهم فهم خطأ، لأنك فصلت بين الظرف الذي هو تبلى، وبين ما هو متعلق به من المصدر الذي يكون هو الرجع والظرف من صلته، ومن ثَمَّ فلا يجوز لك الفصل بين الصلة والموصول. وبناءً على المثال السابق يتضح أنه ثمة علاقة قوية قائمة بين الإعراب والمعنى، ولو علمنا أنه لا يجوز فصل الصلة عن الموصول، سنجد أنه ربما كثر ذلك في الشعر، مثل قول الشاعر:

لسنا كمن حلَّت إياد دارها ... تكريت تمنع حبها أن يحصدا[١٥]

نجد أن (إياد) في هذا البيت بدل من (مَن)، ومن ثمَّ لن تتمكن من نصب دارها وبـ (حلت) لما فيه من الفصل، وبالتالي ما تضمر له فعلًا يتناوله، فكأنه قال: حلَّت دارها، وإذا جازت دلالة الفعل على مصدره والمصدر على فعله، كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله، أقرب إلى الجواز، والاستعمال[١٦].

ومن العلاقة بين الإعراب والمعنى، "ما جرى عن المصادر وصفًا، مثل: هذا وقف وقوم رضا ورجل عدل، ، وقد انصرفت العرب عن هذا لأمرين أولهما: صناعي، والثاني: معنوي، أما الأول: يكون المصدر فيه شبيهًا للصفة التي أوقعته لوقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، مثال ذلك: أقائمًا والناس قعود، أي تقوم قيامًا والناس قعود. والأمر الثاني: فلأنه إذا وُصِفَ بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، ذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدل على أن هذا معنى لهم، ومتصور في نفوسهم في قول الشاعر:

ألا أصبت أسماء جاذمة الحبل
وضنت عليا والضنين من البخل[١٧]

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه، والأصل إذًا أن نقول في وصف الرجل هذا رجل دنِف – بكسر النون– وهذا أقوى إعرابًا لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة، وقولك رجل دنَف –بفتح النون– أقوى معنى من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة، فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى"[١٨].

المطلب الثاني : العامل وقرينة الإعراب

يذكر النحاة في تعريفهم للإعراب بأنه "أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعًا لعامل في الجملة، إن لم يكن ملفوظًا فهو مقدر ملحوظ"[١٩]. ومن ثمَّ فإنهم عرَّفوا العامل بأنه "ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"[٢٠]. وبالتالي يمكن تقسيم

العوامل إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية، أما العوامل اللفظية هي: الأسماء والأفعال والأدوات، والأفعال هي أقوى العوامل عند البصريين؛ فتعمل متقدمة في الفاعل والمفاعيل وفي أبواب أخرى، وكذلك تعمل متأخرة في أبواب أخرى، أما الأسماء فيكون مجال العمل فيها فعندهم لا يعمل فعل في فعل لاعتبارهم الأفعال كالشيء الواحد، ومن ثمَّ فيلزم لكل فعل من فاعل، أما الأفعال عند الكوفيين فهي قوية كذلك، وتعمل متقدمة ومتأخرة، وكذلك ظاهرة ومقدرة. أما العوامل المعنوية فهي عاملان عند البصريين ومتعلقان بموضوعين أحدهما المبتدأ والعامل فيه الابتداء، وثانيهما الفعل المضارع والعامل فيه معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم، إلا أن الكوفة تكثر لديهم العوامل المعنوية، فقد تسللت إلى موضوعات عدة منها: الفاعلية أو المفعولية والتجرد من الناصب والجازم[٢١].

وقد اتجهت تلك العوامل إلى ثلاث وجهات: أما الأولى: فقد انبثق منها العامل الفلسفي، وهو ما اخذه النحاة من كلام المتكلمين في العلة، أما الوجهة الثانية: فهي ما انطلق منها العامل التوفيقي، وهو العامل الذي اعتبره ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)، أما الثالثة: فهي ما انطلق منها العامل اللغوي؛ حيث يقتبس من إدراك الظواهر اللغوية التي تنتقل بأبنية الكلمات أو بتأليف الجمل[٢٢].

أما العامل المؤثر في العلامة الإعرابية فهو العامل اللغوي؛ حيث يغيرها من رفع إلى نصب أو جر، وتدل تلك العلامات على معانٍ، كما تختلف الحركات بموقع الكلمة؛ فالضمة تعني الإسناد، والكسرة تشير إلى الإضافة، أما الفتحة فلاهي علامة إعراب ولا هي تحمل دلالات معينة بل هي الحركة الخفيفة المحببة لدى العرب فهي بمثابة التسكين في اللهجة العامية، أما كون الفتحة أخف الحركات فلا يعني ذلك إهمالها لكنَّ

خفتها نابعة من أهميتها حيث تضم أوسع أبواب النحو وهو باب المنصوبات، ومن ثمَّ فخفة الفتحة جاءت من كونها أوسع باب في النحو.

فإن كان الإعراب للضمة والكسرة، رغم عدم كونهما مقطعًا من الكلمة ولا أثرًا لعامل من اللفظ، فيدل هذا على أن الضمة والكسرة ينتجهما المتكلم لإفادة المعنى. وهو الحال في الفتحة كذلك، إلا أنه لا يمكن إلغاء عمل أدوات الجر أو النصب، وما يؤثر عنصر الإسناد من العوامل، ومن ثمَّ فإن العامل يساعد على توضيح قرينة الإعراب، إلا أنه لا يمكن عده هو القرينة على الإعراب(٢٣).

المطلب الثالث

القرينة العقلية وحركات الإعراب

أسس النحاة علاقة لغوية بين القرينة العقلية وبين حركات الإعراب، ذلك أن القرينة في اللغة لا تخرج عن الاقتران والمصاحبة والارتباط والجمع، سواء أكان ذلك في المعاجم القديمة أم في المعاجم الحديثة، وقد أقام النحاة التراث المعياري على ما عُرف بنظرية العامل باعتبارها تحليلًا للعلاقات التجاورية النحوية المتحكمة في المواضع اللغوية، أو باعتبارها أساس التعليق الذي قام على أساسه تعليل اختلاف العلامات الإعرابية، وبني على تفسيره الإعراب التقديري والإعراب المحلي، وألفت في العوامل –لفظية أكانت أم معنوية– الكثير من المؤلفات. وعلى هذا الأساس اعتبر النحاة الحركات أصلًا في الإعراب لقلتها وخفتها، ولدورها في الوصول إلى الغرض، فلم تكن بحاجة إلى تكلف ما هو أثقل. وبالتأمل في التحليلات اللغوية التي يعج به كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، يثبت بجلاء دور العلامة الإعرابية في توضيح المعني وإبراز الفوارق وما يطرأ بتغيرها من تغير في هذا المعني. وكان الربط بين العلامة وتحديد المعنى صورة من صور المجالس العلمية والأدبية، والجدل اللغوي في كل العصور للكشف عن

الفوارق الدقيقة بين التراكيب اللغوية، حيث يبقى التفسير الدلالي المبني على نظرية العامل –والذي يربط تغير العلامة الإعرابية بتغير وظائف الكلمات في التراكيب– أصح التفاسير وأكثرها انسجامًا مع العربية وأساليبها، كما أن تقدير العوامل إن لم تظهر أمر قد يحتمه المعنى ويسوغه مراعاة النظائر والأشباه[٢٤]. ولذلك فقد غدت القرينة العقلية دالة على وضعيات معينة تتطلب الإعراب الملائم على أساس عدم نسبة العمل إليها حقيقة. وقد أشار إلى ذلك ابن جني في الخصائص في كتاب مقاييس العربية، حيث يقول:

"وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل الواقع موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا الشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم مضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[٢٥].

ويرى د. تمام حسان أن الدارس عندما يريد أن يعرب تركيبًا معينًا، فإنه يلجأ إلى عملية ضرورية هي الكشف عن العلاقات بين مكونات هذا التركيب، لتحديد الفعل ووزنه مثلًا والفاعل من المفعول أو من غيره، ويعتبر هذا التعلق قرينة عقلية تتطلب الرؤية والتفكير، والتعلق في نظر تمام حسان يعد أم القرائن النحوية، فقد تجعل الدارس يتعثر تعثرًا يمنعه عن الإعراب الصائب، ويعتبره أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، وما دام الناس يعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانًا، فإن معنى ذلك أن من الصعب عليهم في بعض الأحيان أن يكشفوا عن

هذه القرينة المعنوية (قرينة التعليق)، وهي أم القرائن النحوية جميعًا.

إن الكشف عن العلاقات السياقية كما يسميها د. تمام حسان، وعن التعليق كما يسميه عبد القاهر الجرجاني، قد يجعل الدارس للتركيب يتعثر ويحس بالصعوبة في تحديد الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي لكل مكون من مكونات هذا التركيب، فالجرجاني أدرك إدراكًا شاسعًا الثبات والتحول في صوغ التراكيب اعتمادًا على طاقات اللغة، أي الثبات على المكونات النحوية التي لا يمكن تجاوزها، والتغير الذي يجوز أن يلحقها على مستوى الرتبة المحفوظة، أو الإضافة أو الإسقاط بحسب متطلبات السياق، فتصبح للتركيب من هذا المنظور علاقتان؛ علاقة الأصل: حيث الثبات على احترام المعايير النحوية التي تحكم نظام اللغة. وعلاقة الجديد: حيث التغير الذي يمكن أن يخرق هذه المعايير من خلال الإضافات على مستوى الاستعمال، يقول محمد عبد المطلب عن دور ذلك في تهيئة التحليل الإدراكي للصياغة، فالتعليق إذًا هو محصول التفاعل النظمي والدلالي بين المتتاليات اللفظية ومعانيها من جهة، والعلاقات التجاورية التي تحكمها المعاني النحوية والتي أقامها المتكلم بين هذه المتتاليات من جهة أخرى مع توظيف القرينة العقلية. والغرض هو تحويل الفكر الخام إلى إبداع على محوري البناء العقلي والتوالي الأسلوبي، بمعنى عمل هذا المتكلم على رصف الملفوظات التي تحكمها علاقات المعاني النحوية وليس الحدود المعيارية؛ تلك المعاني التي تكشف عن فوارق دقيقة بين هذا الأسلوب وذاك، أو بين هذا النظم وذاك، فالمزية غير حاصلة بتحصيل قواعد اللغة النحوية، أو الدلالات اللفظية المفردة، وإنما المزية في مقدرة المتكلم على إحداث الفوارق بفضل المعاني النحوية، وتوظيفها توظيفًا إبداعيًا نلمس فيه معاناة هذا المتكلم على صوغ الدلالات النحوية بأسلوب مؤثر.

المبحث الثاني

القرينة العقلية وتقدير المحذوف

لقد استفاد اللغويون والنحاة من القرينة العقلية في تقدير المحذوف وإعراب الجملة بناء على تقدير هذا المحذوف، حيث لا يوجد في اللغة ولا ألفاظ الجملة اللغوية ما يدل على وجود محذوف، وإنما يستدل عليه بالعقل لبناء إعراب الجملة لغويًا من خلال القرينة العقلية في النص. والحذف اصطلاحًا "هو حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابي؛ أو هو: إسقاط صيغ داخل التركيب في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ التي يرى النحاة أنها محذوفة تلعب دورًا في التركيب في حالتي الذكر والإسقاط، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويًا لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد، ثم هي موجودة ويمكن أن تكون موجودة في مواقف لغوية مختلفة"، وهو مؤشر لأهمية القرينة العقلية في البناء الإعرابي للجملة[٢٦].

ولقد أطلق بعض اللغويين الحذف على "ما لا يبقى له أثر في اللفظ"، ويمكن أن يطلق على "حذف العامل وتدع ما عمل فيه على حاله من الإعراب" ، ويمكن القول هنا: إن المحذوف شبه معروف على الرغم من غيابه؛ ويمكن تقديره بسهولة لأنه مفهوم من السياق[٢٧]. ويرى ابن هشام أن "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا أو معمولًا بدون عامل[٢٨].

ويشترط النحاة والعلماء شروطًا لوقوع الحذف النحوي، وتتلخص فيما يلي:

١- وجود دليل مقالي: وهو كلام يدل على المحذوف؛ كما في قوله تعالي: "مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ"[٢٩]؛ أي: أنزل خيرًا، فحذف الفعل للدليل المقالي.

٢- وجود دليل حالي: يفهم من سياق الكلام وحال المتكلمين؛ نحو قوله: "قَالُوا سَلَامًا"[٣٠].

٣- وضوح المعنى وأمن اللبس: وهذا من أهم الشروط التي يجب مراعاتها مع كل ما يتصل بالنشاط اللغوي وظواهره المختلفة؛ كالاستغناء، والحذف، والتقديم والتأخير، والتضمين، والحمل بأنواعه، وغير ذلك[٣١].

ويشيع الحذف ومظاهره في معظم أبواب النحو العربي والصرف؛ وذلك لأن "العرب قد حذفت الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس من شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٣٢].

وتأتي أهمية القول بالحذف في أنه "أحد المطالب الاستعمالية؛ فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء – أو الجملة المكتوبة – وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد حذفها مغنيًا في الدلالة، كافيًا في أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر؛ لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تشير إليه"[٣٣]، كما سبق أن ذكرنا، ولذلك يقول ابن جني: "إن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا أو كلمةً أو جملة راعت حال ما بقي منه، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقروه على صورته"[٣٤]؛ لأن" حذف ما حذف من الكلمة يبقي منها بعده مثالًا مقبولًا، لم يكن لك بد في الاعتزام عليه، وإقراره على صورته تلك البتة"[٣٥].

وقد امتدح كثير من النحاة والعلماء الحذف في اللغة؛ يقول عبد القاهر الجرجاني: "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر؛ فإنك ترى أن ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة، وتجد أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[٣٦]. ويقول ابن جني: "لأنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره أثبت في نفوسهم منه؛ سعة في التفسح وإرخاءً للتنفس وشحًا على ما جشموه فتواضعوه أن يتكارهوه فبلغوه ويطرحوه، فاعرف ذلك مذهبًا لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد شيء منه"[٣٧].

ويقول ابن يعيش: "الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرا"(٣٨).

هذا عن الحذف، أما التقدير: فهو "محاولة معرفة العامل المحذوف، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المعمول، وكذلك حذف الجملة بأسرها؛ أي: العامل والمعمول معًا أو هو افتراض صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية"(٣٩).

ويلعب الذهن والتفكير دورًا فعالًا في التقدير فهو يقوم على الافتراض ومحاولة معرفة المحذوف وتقديره، سواء أكان العامل أو معرفة المحذوف غير العامل بالنسبة للتقدير، والتقدير كذلك "قائم على الاجتهاد الذي يتيح عدة أوجه في العبارة الواحدة؛ لأن لكل وجه تأويلًا مختلفًا حتى ولو كان ذلك مخالفًا للصورة الأصلية للنص"(٤٠).

ومما هو مشهور أن "التقدير من الأمور التي تحتاج في عملها إلى إعمال الفكر والعقل، خاصةً أن مجال عملها هو الجانب الخفي غير الظاهر من الأشياء"(٤١).

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: "وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا"(٤٢)، أي: أمر ربك، أو عذابه أو بأسه(٤٣). أو جاء سلطانه وقدرته(٤٤)، ومنه قوله تعالى: "فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ۖ"(٤٥)، أي: فأتاهم أمر الله، أو عذاب الله من حيث لم يحتسبوا. ومن غير المعقول تصور مجيء الخالق، وقد يدل العقل على الحذف والمقصود الأظهر على التعيين، من ذلك قوله تعالى: "حُرِّمَت عَلَيكُم المَيتَة" (٤٦)، وقوله أيضا: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ"(٤٧)، فالعقل دل على الحذف، إذ لا يصح تحريم الإجرام؛ لأن شرط التكليف أن يكون الفعل مقدورًا عليه، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير: حرم عليكم نكاح أمهاتكم، لأن الغرض الأظهر من النساء نكاحهن(٤٨).

وقد يدل العقل على المحذوف والعادة على التعيين، كقوله تعالى: "فَذَٰلِكُنَّ الذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ"(٤٩)، فقد دل العقل على الحذف لأنه لا معنى للوم على ذات الشخص، وإنما يلام الإنسان على كسبه وفعله، فيوسف عليه السلام ليس ظرفًا للومهن، فتعين أن يكون غيره(٥٠). ويحتمل أن يكون التقدير: في حبه، أو في مراودته، لقوله تعالى: "وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ"(٥١)، وقد يكون في شأنه وأمره، فيشملهما، ولكن العادة تقتضي بأنه لا ملامة على الحب المفرط، إنما يلام الإنسان على ما يمكن له فيه الاختيار، فهو يلام على المراودة لأنه يستطيع السيطرة عليها.

وقد يدل العقل على الحذف والشرع على التعيين، كقوله تعالى: "لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"(٥٢)؛ حيث دل العقل هنا على الحذف، فالنهي لا يصح للأعيان، والشرع دل على الصلة، والتقدير: إن الله لا ينهاكم عن صلة الذين لم يقاتلوكم في الدين، أو عن بر الذين لم يقاتلوكم في الدين(٥٣). وقد يكون العقل هو الدال على المحذوف، والشروع في الفعل دال على التعيين، مثل "باسم الله"، فإن تقدير المتعلق ما جعلت التسمية مبدأ له مثل: الأكل، أو الشرب، أو السفر، وقد يدل العقل على المحذوف واقتران الكلام بالفعل يدل على التعيين كما نقول للعروس: بالرفاء والبنين، أي: أعرست(٥٤).

المطلب الأول

تقدير المحذوف اعتمادًا على علاقة السببية واستخدامه إعرابيًا

ينزل العرب كل من السبب والمسبب منزلة الآخر لاتصالهما، فيكتفى بالسَّبَبِ عن الْمُسَبِّبِ، والْمُسَبِّبِ عن السَّبَبِ، ولذلك فإن الحذف اعتمادًا على علاقة السببية ينقسم إلى قسمين:

أ- إقامة السبب مقام المسبب:

يحذف القرآن المسبب، ويكتفى فيها بذكر السبب، فيستغنى عن ذكر المسبب لذكر سببه، نحو قوله تعالى: "لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ"(٥٥)، أي فعل ما فعل (ليحق الحق ويبطل الباطل)، فهذا القسم تكون فيه الجملة المحذوفة مسببة عن المذكور (٥٦).ومن ذلك أيضا قوله تعالى: "فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ۖ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ" (٥٧)، أي: لا تغتروا إذا غرتكم الحياة الدنيا، وإذا غركم الشيطان، فأجرى النهي على الغار، والمنهي المغرور، وهذا من ألطف الحذف وأحسنه، فإن المعنى: لا يغرنكم فتغتروا، واكتفى عنه (بلا يغرنكم) فقط، ومن المعلوم أن الغار ليس بمنهي، فلم يبق المنهي إلا المغرور، فلو صرح بأمره، لكان كالمكرر (٥٨).

ب- إقامة المسبب مقام السبب:

قد يحذف القرآن السبب، ويكتفي عنه بالمسبب، وهذا القسم تكون فيه الجملة المحذوفة سببًا لمذكور، وذلك بإيقاع المسبب موقع السبب، فلا مسبب إلا وله سبب، وإذا وجد المسبب ولا سبب له ظاهر، أوجب أن يقدر ضرورة(٥٩).

نحو قوله تعالى: "فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ"(٦٠)، والتقدير: إذا أردت قراءة القرآن، فاكتفي بالمسبب الذي هو "القراءة" عن السبب الذي هو "الإرادة"، والدليل على ذلك أن الاستعاذة قبل القراءة، وعليه فإن المراد: فإذا أردت قراءة القرآن، لأن الاستعاذة متقدمة على القراءة، وقد عطفها على القراءة بالفاء التي حكمها التعقيب، فدل على أن المعطوف عليه محذوف، اكتفى عنه بالقراءة، فالمناسب أن يكون سبب القراءة، وهو الإرادة، وإنما حذف هنا، لأنه لو قال: أردت قراءة القرآن، لاحتمل أن يكون التعوذ لمجرد الإرادة، وإنما هو للإرادة مع القراءة، وإذا قيل: استعذ بالله قبل قراءتك، احتمل أيضًا أن تكون الاستعاذة للقراءة، مرادة كانت، أو غير مرادة، فلا يسن التعوذ أيضًا، فيلزم أن تكون

"الإرادة" مرادة، ولو تلفظ بها لحصل اللبس، كما ذكرنا، فلزم أن تحذف معوضًا عنها بمسببها، وهو القراءة[٦١]. ونحو قوله تعالى: "إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ"[٦٢]، والوضوء إنما يكون قبل الصلاة لا عند القيام إليها، وتأويل الآية إذا أردت القيام إلى الصلاة فاغسل، فاكتفي بالمسبب عن السبب ، و في الشواهد السابقة عُبِّر عن إرادة الفعل بالفعل، لأن الفعل يوجد بقدرة الفاعل عليه، وإرادته له، والميل والقصد إليه، وخلوص داعيه[٦٣]. ومن ذلك قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا"[٦٤]، أي ما يكون سببًا للنار، تعبيرًا بالمسبب عن السبب[٦٥].

ومنه قوله تعالى: "فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا"[٦٦]، جملة (فضرب) محذوفة، لكن لم يحدث لبسًا للقارئ، لأنّ جملة (فانفجرت) تدلّ على حدوث فعل الضرب، وسرعة حدوث الانفجار. ومنه قوله تعالى: :"فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ ۖ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ"[٦٧]، جواب الأمر في الآية الكريمة محذوف، تقديره: (فضرب فانفلق)، وفي هذا الحذف إشارة إلى سرعة الامتثال وانفلاق البحر[٦٨].

المطلب الثاني

تقدير المحذوف اعتمادًا على علاقة الاستئناف

استأنف الشيء: أخذ فيه أو ابتدأه، واصطلاحًا هو حذف السؤال المقدر، ويختلف الاستئناف البياني عن الاستئناف النحوي، لأنه يكون جوابًا لسؤال مقدر، ويكون تقدير السؤال أمرًا اعتباريًا، لا تقديرًا حقيقيًا، مع ما فيه من الإيجاز[٦٩]. ويأتي على وجهين هما:

أولًا: إعادة الأسماء والصفات:

أ- الاستئناف بإعادة الأسماء:

ويأتي بإعادة اسم من تقدم الحديث عنه، ومثال ذلك قولك: أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان، فتقدير

المحذوف، وهو السؤال المقدر: لماذا أحسنت إليه؟ أو نحو ذلك. ولا يشترط فيها إعادة الاسم بعينه، بل يجوز أن يعاد بذكر اسم آخر يدل عليه أو إعادته بالضمير، وهذا النوع قليل في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: " لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ"(٧٠). قوله: فريقا كذبوا وفريقا يقتلون، جواب مستأنف لقائل يقول: كيف فعلوا برسلهم ؟ وقوله تعالى: "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاء مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا" (٧١)، (كان من الجن) كلام مستأنف جاري مجرى التعليل بعد استثناء إبليس من الساجدين، كأن قائلًا قال: لما لم يسجد ؟، فقيل: كان من الجن.

وقوله تعالى: "قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (٢٩) إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ" (٧٢)، الاستئناف في قول بلقيس: (إنه من سليمان)، كأنها لما قالت ألقي إلي كتاب كريم، قيل لها: ممن هو؟ فقالت: (إنه من سليمان)(٧٣).

ب- الاستئناف بإعادة الصفات:

وذلك بإعادة صفة من تقدم الحديث عنه، مثال ذلك قولك: أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك منك، تقدير السؤال المحذوف: هل هو حقيق بالإحسان؟، ويفضّله ابن الأثير لبلاغته، لأنه يحمل في معناه بيان الموجب للإحسان وتخصيصه، أو لأن المُعاد فيه صفة لاشتماله على موجب الإحسان(٧٤).

وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، نذكر منها قوله تعالى: "ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (٣) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (٤) أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥)" (٧٥)، فإذا

نوينا الابتداء (الذين يؤمنون بالغيب) فنذهب به مذهب الاستئناف، وذلك أنه لما قيل (هدى للمتقين)، واختصهم بأن الكتاب لهم هدى، اتجه لسائل يسأل: ما بال المتقين مخصوصين بذلك؟ فوقع قوله (الذين يؤمنون بالغيب) إلى قوله (يوقنون) كأنه جواب للسؤال المقدر، وإذا جعلنا تلك الصفات تابعة للمتقين وقع الاستئناف على (أولئك)، كأنه قيل: ما للمتصفين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى؟

وقوله تعالى: "إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ"[٧٦]، تكرار (رأيت) يدل على كلام مستأنف على تقدير سؤال وقع جوابًا له، كأن يعقوب –عليه السلام– سأله: كيف رأيتها؟ عند قوله: "إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا" فرد عليه:"رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ"[٧٧]. ونحو قوله تعالى: "فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَاعِلِينَ"[٧٨]، كأن قائلًا قال: كيف سخرهن؟ فقال: (يسبحن)[٧٩].

ثانيًا: الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات:

وهو ما يستأنف به بغير إعادة أسماء من تقدم الحديث عنهم، ولا بإعادة صفاتهم[٨٠]، وهذا النوع كثير في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله تعالى: "وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٢٢) أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ (٢٣) إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٢٤) إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ (٢٥) قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ۖ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ (٢٦) بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ (٢٧)"[٨١]، عند التأمل في هذه الآيات نجد الاستئناف في (قيل ادخل الجنة)؛ لأن هذا من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه، كأن قائلًا قال: كيف كان لقاء ربه بعد ذلك الثبات في نصرة دينه؟ فقيل له: ادخل الجنة[٨٢]. كما أن الآية تحوي استئنافًا آخرًا في (يا ليت قومي

يعلمون) كأنه مرتب على تقدير سؤال عما وجد؟[٨٣].

المطلب الثالث

تقدير المحذوف اعتمادًا على الأدلة المفسرة

يسميه ابن الأثير (الإضمار على شريطة التفسير)، وهو أن يحذف من صدر الكلام ما يؤتى به في آخره، فيكون الآخر دليلا على الأول[٨٤]، فالحذف يتم على شريطة التفسير، وهو ثلاثة أقسام[٨٥]:

أ – ما يأتي عن طريق الاستفهام:

وتذكر فيه الجملة الأولى ويستغني عن الثانية، كقوله تعالى: "أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ"[٨٦]، والتقدير: أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن أقسى قلبه، والدليل على المحذوف قوله: (فويل للقاسية قلوبهم).

ب – ما يرد على النفي والإثبات:

ومثال ذلك قوله تعالى: "لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"[٨٧]، والتقدير: إنه لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن أنفق من بعده وقاتل، والدليل المفسر للمحذوف قوله تعالى "أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا"[٨٨].

جـ– ما لا يأتي عن طريق الاستفهام أو النفي والإثبات:

وهو كثير في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى "وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ"[٨٩]، أي: فألقاها فإذا هي تلقف ما يأفكون، حذفت جملة "فألقاها فانقلبت إلى حية"[٩٠].

ومنه قول أبي تمام:

يتجنب الآثام ثم يخافها
فكأنما حساه آام

ففي صدر البيت إضمار، وأصل الكلام: يتجنب الآثام، وإذا أتى حسنة يخشاها، فكأن الحسنات أصبحت آثامًا.

وقوله تعالى: "فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا"[٩١]. التقدير: فضرب، فانفجرت، ويدل على المحذوف قوله تعالى "اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ". وقد يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي القرآن بأحدهما عن الآخر، ويسمي بعض البلاغيين هذا النوع من الحذف (الاكتفاء)، وليس المراد بالاكتفاء بأحدهما كيفما اتّفق، بل لأنّ فيه نكتة تقتضي الاقتصار عليه[٩٢]. ومثال ذلك قوله تعالى: "وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ" [٩٣]، التقدير: سرابيل تقيكم الحر والبرد، وخصّص الحرّ بالذكر لأن الخطاب موجّه للعرب، وطبيعة بلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحر أهم، ومنها "وَرَبُّ الْمَشَارِقِ" [٩٤]، أي: والمغارب[٩٥].

ومنه قوله تعالى: "وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ كَفُورًا" [٩٦]، والتقدير: وإذا مسكم الضر في البحر والبر، وإنما آثر ذكر (البحر)؛ لأن ضرره أشد[٩٧].

وقد يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كلّ واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، وذكره الزّركشي في (البرهان) باسم "الحذف المقابلي". ويسمي بعض البلاغيين هذا النوع من الحذف: الاحتباك[٩٨]. وهو أن يحذف من الأوّل ما أثبت نظيره في الثّاني، ومن الثّاني ما أثبت نظيره في الأوّل، ويرى السّيوطي أنّ مأخذ هذه التّسمية من الحبك الذي يعني الشد والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، وهو عنده من ألطف الأنواع وأبدعه، وقلّ من تنبّه له أو نبّه عليه من أهل البلاغة، ومنه قوله تعالى: "أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ"[٩٩]، أي: إن افتريته فعلي

إجرامي، وأنتم براء منه، وعليكم إجرامكم، وأنا بريء مما تجرمون. وقوله تعالى: "فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ"(١٠٠)، أي: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت(١٠١).

وقد يكون أحد الشيئين هو المقصود، فيقتصر القرآن عليه دون الآخر، كما في قوله تعالى: "فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى" (١٠٢)، فقد خاطب الاثنين، ووجه النداء إلى أحدهما، وهو موسى، ولم يقل: وهارون؛ لأن موسى عليه السلام المقصود المتحمل أعباء الرسالة، ولأنه الأصل في النبوة، وهارون وزيره وتابعه، أو لأن خبث فرعون حمله على استدعاء كلام موسى دون كلام أخيه هارون، لما عرف من فصاحة هارون والعقدة في لسان موسى، ويدل عليه قوله: "أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ"(١٠٣)، فنكل عن خطاب هارون، توقيًا لفصاحته، وحدة جوابه، ووقع خاطبه، إذ الفصاحة تنكل الخصم عن الخصم، وتنكبه عن معارضته(١٠٤). وقد يذكر القرآن شيئين، ثم يعيد الضمير على أحدهما دون الآخر لدلالة المذكور عليه، كما في قوله تعالى: "وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ۚ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ"(١٠٥)، التقدير: وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهوًا انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه(١٠٦). وإنما آثر ذكر التجارة بعود الضمير عليها، لأنها كانت سبب انفضاض الذين نزلت فيهم هذه الآية، أو لأنها قد تشغل عن العبادة، أو لأن المشتغلين بالتجارة أكثر من المشتغلين باللهو، أو لأنها أكثر نفعًا من اللهو، أو لأنها كانت أصلًا، واللهو تبعًا(١٠٧). ومنه قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" (١٠٨)، فإنه – سبحانه– ذكر الذهب والفضة وأعاد الضمير على (الفضة)؛ لأنها أقرب المذكورين، ولأن الفضة أكثر وجودًا في أيدي الناس، والحاجة إليها أمس،

فيكون كنزها أكثر[١٠٩]. وقد جعل العلماء من الحذف قسمًا يطلقون عليه "إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما"، ومن ذلك قوله تعالى: "فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ"[١١٠]، فلفظ "شركاءكم" ليس معطوفًا على "أمركم" المنصوب بالمفعولية، وإنما الأقرب أن يكون منصوبًا بتقدير فعل، والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، ولا يجوز عطف الشركاء على الأمر حتى يصلح الفعل "أجمعوا" لهما، وذلك لأن معنى "أجمعوا" من "أجمع الأمر" إذا نواه وعزم عليه، فأراد –سبحانه– أن يوجز الكلام بحذف الناصب، وهو الفعل "أجمعوا" أو "ادعوا"[١١١].

المبحث الثالث

القرينة العقلية والإعراب ودورهما في أمن اللبس

المطلب الأول

الإعراب وقرائن الكلام

لقد عمد الأولون إلى دراسة العناصر التركيبية للجملة قصد الحفاظ على مقدماته وعناصره مستقرئين كلام العرب خصوصًا الشعر منه وكان الإعراب العامل الأول الذي يرون أن اللغة العربية تبقى على فعاليتها من خلال الإعراب ولعل ما ذهب إليه ابن خلدون خلال استقرائه العربية وما لحقها من تطور وتغير مظاهر الإعراب، الذي يرى فيه أنه ما كان له من حاجة إلا محاولة الحفاظ على القرآن والحديث[١١٢]، ومن ذلك ما يتعلق بالكشف عن لغة العرب من ناحيتين: ناحية الألفاظ والمعاني والأسلوب، وناحية فقدان الإعراب والاستعاضة عنه بقرائن الكلام[١١٣]. أما بالنسبة للجانب الأول فهو يرى أن اللغة العربية تستعمل الألفاظ الصحيحة في معانيها الموضوعة لها، وإنها تؤدي الأغراض والمقاصد من المتكلمين والسامعين وأن أساليبها حين النظم والنثر تؤدي بها مقتضيات الأحوال على متطلبات الذوق والبلاغة، وبساط الحال يكون في اللسان العربي بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة أو

إعراب أو الحروف غير المستقلة، فالقرائن هي ما في اللسان العربي من الكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها وقدم النماذج الآتية مع ما يقابلها بالمصطلح الحديث من التقديم والتأخير[١١٤].

أما الناحية الثانية وهي الأهم فإنه يقرر أن الإعراب قد فقد من اللغة في عهد، وأن فقدان هذا الإعراب لم يهدم أداء اللغة لمعناها الصحيح البليغ، بل أنه يمكن أن يعتاض عنه لما أسماه (قرائن الكلام) حيث يقول: ألم يفقد منها لغة هذا العهد إلا دلالة الحركات على تعين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم أو التأخير، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد[١١٥].

ويتصل بذلك أيضًا ما تمثله من دليل لغوي يوصل المتكلم إلى الفهم وإزالة اللبس وإيصال السامع على الفهم الحقيقي من الكلمة، فمسألة القرينة ليست جديدة حديثة بل متأصلة عند العلماء اللغويين وذلك لحاجة الدارس إليها، ذلك أن تنوع البحوث والعلوم اللغوية أدي على تنوع القرائن فكانت منها اللغوية والبلاغية، وما يعرف لدى الأصوليين بالأدلة[١١٦]. وعلى ذلك فالقرينة العقلية هي دلالات نحوية ترشد على المطلوب وتمكن من تحديد التركيب داخل الجملة مثل: حذف المفعول به، إذا دلت عليه قرينة مثل شرب زيد فسكر؛ أي شرب الخمر[١١٧].

وقد قسمها علماء اللغة والنحويين وأهل الإعراب إلى حالية ومقامية أو لفظية ومعنوية، فيما يمكن تقسيمها إلى ما هو أكثر تفصيلًا، وإن كان في الإمكان ردها إلى الحال والمقال وقد أوثر تقسيمها إلى نوعين ولعل أبرز من خاض فيها اللغوي حسان تمام؛ إذ قام بمحاولة استقراء القرائن الكاشفة عن المعنى النحوي وهو ما يشمل القرينة العقلية التي يحكم بدلالتها المعنى وصحته [١١٨]، ويتضمن ذلك أيضًا الإسناد: وهي علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائبه، وبعض الخوالف بضمائمها؛ أي العلاقة التي تربط

طرفي الإسناد وهو إثبات شيء أو نفيه عنه أو طلبه منه، مثال: (الشمس مشرقة) الشمس مسند إليه (مبتدأ) و(مشرقة) مسند(خبر) وهي علاقة معنوية علاقة المبتدأ والخبر[١١٩].

المطلب الثاني

الضبط وقضية أمن اللبس

من المتعارف عليه عند علماء العربية أن قضية أمن اللبس ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالضبط الإعرابي، فنجد مثلًا أمن اللبس في مثل قولك: (كسر الزجاج الحجر)، و(خرق الثوب المسمار)، وهو ما يسمى بباب القلب المكاني، ففي كلا المثالين وقع قلب مكاني نتج عنه تغيير في الموقع الإعرابي، فمن المنطقي أن الحجر هو الذي يكسر الزجاج، وأن المسمار هو خارق الثوب.

ومن ثمَّ فقد أدت القرينة الذهنية أو القرينة العقلية دورًا مهمًا في تحديد وظيفة المسمار والحجر على الرغم من عدم ضبط الكلمتين بالحركات الإعرابية، فلو اعتمدنا الحركات لكان الثوب والزجاج فاعلين ولكن لا يستقيم المعنى حينئذٍ، ومثل قولك: (قابلت الرجل نفسه) في باب التوكيد المعنوي، فالحركة هنا لا تهم بقدر ما يهمنا هنا القرينة العقلية ودورها في فهم النص.

وهناك الكثير من المواقع في اللغة التي لو أهملنا فيها الحركات الإعرابية لما التبس المعنى، على خلاف مواضع أخرى قد يؤدي غياب الحركات عليها والضبط إلى تغير في معنى الجملة تمامًا ومن ثمَّ يؤدي إلى اختلاف الإعراب واللبس، ومن ذلك قولهم: (العلم، العلم والجهل الجهل) فيلزم الضبط هنا؛ لأن المغرى به والمحذر منه لو ارتفعا لالتبسا في الابتداء، الذي لا يفهم منه التحذير والإغراء على الرغم من وجوب النصب بالعامل المحذوف. وهناك مواضع تكون مضطرًا فيها إلى إهمال الإعراب؛ حيث تتضافر مجموعة من القرائن في فهم المعنى مع قرينة الإعراب، فعندما تقول: (ضربت منى ليلى)، فقد اكتفوا هنا

بالاعتماد على قرينة الرتبة المحفوظة بين الفاعل والمفعول لعدم ظهور الحركات وهو ما وسموه بباب التعذر في إظهار العلامة الإعرابية، أما قولك: (ضربت منى سعاد) فقد جوَّزوا التوسع بالتقديم والتأخير، فبظهور حركة النصب على لبنى حسم المواقع بين الفاعل والمفعول ومن ثمَّ فلا شك هنا بأن منى هي الفاعل وإن لم تظهر الحركة الإعرابية عليه[١٢٠].

ومن ثمَّ يمكن القول إن الإعراب "وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها"[١٢١]، ورغم أن النحاة ذكروا أن العلامة الإعرابية جاءت دالة على معانيها النحوية، إلا أنَّها "لا يمكن أن تستقل بالدلالة على المعاني، ويكفي للامتناع بذلك أن أشير إلى الضم وهي الحركة التي تظهر في المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إنَّ والتابع المرفوع، فهل يمكن لها في هذه الحالة أن تكون بمفردها قرينة على واحدة فقط من هذه الأبواب" [١٢٢]. وهذا الأمر في المرفوعات والمنصوبات كذلك.

ومن ثمَّ يمكننا التوصل إلى أن العلامات الإعرابية لا يمكن أن تستقل بالعمل دون أن تتضافر مع القرائن الأخرى، ولولا القرائن لكان لزامًا على علماء اللغة وضع علامات إعرابية بعدد أبواب النحو العربي للتمكن من الضبط والفهم وأمن اللبس، لكنه أمر ليس بمستطاع، "فالإعراب قرينة لفظية تتوقف المعاني عليها حينًا كما في (نحن العرب نكرم الضيف)، بنصب العرب، وعل غيرها من القرائن حينًا آخر كتوقف المعنى على البنية في غير المعربات، وعلى الرتبة، نحو: (ضرب موسى عيسى)"[١٢٣].

الخاتمة والنتائج:

من خلال ما تم عرضه في المباحث السابقة يمكننا أن نتوصل إلى أن القرينة العقلية هي القرينة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعًا معينًا في الجملة حسب قوانين اللغة، إذ إن كل كلمة في التركيب لابد أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها، وعلى ذلك فإن القرينة العقلية التي تكشف المعنى في الجملة هي التي تستمد من نظام الجملة وترتيبها ترتيبًا خاصًا وتحتفظ بموقعها الإعرابي وفقًا لقواعد النحو ووفقًا لقوانين اللغة وشرائط التركيب وأثر ذلك في الوصول إلى المعنى النحوي، ويكون المعنى العام للجملة غير قائم على المعنى النحوي وحده وإنما هو ثمرة ربط المعنى بعلم القرينة، لأن المعنى الدلالي يشمل المعنى النحوي وطريقة التركيب وعلى هذا فإن القرينة العقلية هي التي تحصل نتيجة التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة لشغلها في بناء الجملة الواحدة، وتتآزر القرائن العقلية ودلالات السياق المختلفة وطريقة التركيب اللغوي ويكون للنحو النصيب الأكبر فيها لبلوغ المعنى الدلالي العام وفهمه وتحليله إلى عناصره تحليلًا دقيقًا.

الهوامش:

(١) ينظر: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٥هـ)، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مادة (قرن).

(٢) ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مادة (قرن).

(٣) ينظر: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، (ص١٧٤).

(٤) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ج٨، (ص٥٢٧).

(٥) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (المتوفى: ٤٠٦هـ)، تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون - آخر سورة السجدة، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م، ج١، (ص٨٧).

(٦) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، مصدر سابق، (ص١٧٤).

(٧) محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، مصطلحات في كتب العقائد، درا بن خزيمة، ط١، (ص١٩٨).

(٨) سورة سبأ: الآية ٣٣.

(٩) سورة البقرة: الآية ٩٣.

(١٠) سورة الأنبياء: الآية ٦٣.

(١١) أحمد خضير عباس، أثر القرينة في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠م، (ص٦٧).

(١٢) محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ابو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط٣، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، (ص٢٠١).

(١٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ج٣، (ص٢٥٨).

(١٤) سورة الطارق: الآية ٨ - ٩.

(١٥) عمر فاروق الطباع، ديوان الأعشى، دار القلم، بيروت، لبنان، (ص٧٣).

(١٦) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، (ص٤٥٩ – ٤٦٠).

(١٧) محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ، مادة (جذم، وضنين).

(١٨) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، مصدر سابق، ج٢، (ص٤٦١ – ٤٦٢).

(١٩) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م، (ص٢٢).

(٢٠) ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م، ج١، (ص٥٠).

(٢١) ينظر: د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط٢، ١٩٥٨م، (ص٢٦٩ – ٢٧٢).

(٢٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مرجع سابق، (ص٢٦٠ – ٢٦٩).

(٢٣) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مكتبة لسان العرب، ١٩٩٢م، (ص٤٨ – ٥٠).

(٢٤) ينظر: د. تمّام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، المملكة العربية، مجلد١١، ١٣٨٤هـ –١٩٧٤م، (ص٤٧).

(٢٥) د. حمزة عبد الله النشرتي، الرابط وأثره في التراكيب العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الرياض، العدد: ٦٧و٦٨، ١٩٨٥م، (ص١٢٤).

(٢٦) د. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٤م، (ص١٩٦).

(٢٧) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ج٢، (ص١٧٦).

(٢٨) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، (ص٦٧٨).

(٢٩) سورة النحل: الآية ٣٠).

(٣٠) سورة الفرقان: الآية ٦٣).

(٣١) د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار غريب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م، (ص١٣١).

(٣٢) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، (ص٣٤٦).

(٣٣) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٣، (ص١١٥).

(٣٤) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج٣، (ص١١٣).

(٣٥) ابن مضاء، الرد على النحاة، مصدر سابق، (ص٦٩).

(٣٦) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (ص١٤٦).

(٣٧) ابن جني، الخصائص، ج٣، (ص٣١٩).

(٣٨) ابن جني، الخصائص، ج٢، (ص٣٤٣).

(٣٩) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج١، (ص٥٦).

(٤٠) على أبو المكارم، الحذف والتقدير، مرجع سابق، (ص٢٠٥)، وينظر: على أبو المكارم، ماهج البحث عند النحاة العرب، رسالة دكتوراه، ١٩٦٦م، جامعة القاهرة، (ص٤٧٤).

(٤١) كمال سعد، الحذف والتقدير في بنية الكلمة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م، (ص١١).

(٤٢) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٤٣) ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (ص١٩٥).

(٤٤) ينظر: محمد بن يوسف التوحيدي أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، (ص٤٧٥).

(٤٥) سورة الحشر: الآية ٢.

(٤٦) سورة المائدة: الآية ٣.

(٤٧) سورة النساء: الآية ٢٣.

([٤٨]) ينظر: عز الدين بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، (ص١٣-١٤).

([٤٩]) سورة يوسف: الآية ٣٢.

([٥٠]) ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٨٠م، (ص١٠٩).

([٥١]) سورة يوسف: الآية ٣٠.

([٥٢]) سورة الممتحنة: الآيتان ٨ – ٩.

([٥٣]) ينظر: أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: ١٣٧١هـ)، علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)"، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، (ص١٧١).

(٥٤) عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، مطبعة عامره عثمان حلمي، (ص١٨).

(٥٥) سورة الأنفال: الآية ٨.

(٥٦) ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج٣، (ص١٩٤).

(٥٧) سورة لقمان: الآية ٣٣.

(٥٨) ينظر: محمود السيد، من أسرار البلاغة في القرآن، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، (ص٦١).

(٥٩) ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج٣، (ص١٩٤).

(٦٠) سورة النحل: الآية ٩٨.

(٦١) ينظر: محمود السيد، من أسرار البلاغة في القرآن، مرجع سابق، (ص٦١).

(٦٢) سورة المائدة: الآية ٦.

(٦٣) ينظر: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، (ص١٠١).

(٦٤) سورة النساء: الآية ١٠.

(٦٥) ينظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥،ج١، (ص٤٦٨).

(٦٦) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٦٧) سورة الشعراء: الآية ٦٣.

(٦٨) ينظر: محمود السيد، من أسرار البلاغة في القرآن، مرجع سابق، (ص٥٨).

(٦٩) الزمخشري، الكشاف، ج١، (ص٦٩٨).

(٧٠) سورة المائدة: الآية ٧٠).

(٧١) سورة الكهف: الآية ٥٠).
(٧٢) سورة النمل: الآية ٢٩ – ٣٢).
(٧٣) الزمخشري، الكشاف، ج١، (ص٦٤٨)، وج٢، (ص٦٩٨)، وج٣ (٣٥١).
(٧٤) ينظر: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، (ص٦٣).
(٧٥) سورة البقرة: الآيات ٢ – ٥.
(٧٦) سورة يوسف: الآية ٤.
(٧٧) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج١، (ص٤٤)، وج٢، (ص٢٤٢).
(٧٨) سورة الأنبياء: الآية ٧٩.
(٧٩) عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٩٨٤م، ج١، (ص٦٩٨).
(٨٠) ينظر: ابن الأثير، المثل الثائر، مصدر سابق، ج٢، (ص٦٣).
(٨١) سورة يس: الآيات ٢٢ – ٢٧.
(٨٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج٤، (ص١١).
(٨٣) ينظر: ابن الأثير، المثل الثائر، مصدر سابق، ج٢، (ص٦٣ – ٦٤).
(٨٤) عبد العظيم المطعي، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٩٩٢،١م، ج٢، (ص٦٢).
(٨٥) عبد العظيم المطعي، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، المرجع السابق، ج٢، (ص٦٦).
(٨٦) سورة الزمر: الآية ٢٢).
(٨٧) سورة الحديد: الآية ١٠).
(٨٨) أبو تمام، ديوانه، تقديم وشرح محي الدّين صبحي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، (ص٧٦).
(٨٩) سورة الأعراف: الآية ١١٧).
(٩٠) أبو تمام، ديوانه، مصدر سابق، (ص٧٦).
(٩١) سورة البقرة: الآية ٦٠.
(٩٢) ينظر: جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، (ص١٨٢).
(٩٣) سورة النحل: الآية ٨١.
(٩٤) سورة الصافات: الآية ٥.
(٩٥) ينظر: جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، (ص١٨٢).
(٩٦) سورة الإسراء: الآية ٦٧.

(٩٧) ينظر: مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م، (ص٢٧٩-٢٨٠).

(٩٨) ينظر: الزركشي، البرهان، ج٣، (ص١١٩- ١٢٠).

(٩٩) سورة هود: الآية ٣٥.

(١٠٠) سورة آل عمران: الآية ١٣.

(١٠١) الزركشي، البرهان، ج٣، (ص١٢٩).

(١٠٢) سورة طه: الآية ٤٩.

(١٠٣) سورة الزخرف: الآية ٥٢.

(١٠٤) السيوطي، الإتقان، ج٣، (ص ١٨٢- ١٨٣).

(١٠٥) سورة الجمعة: الآية ١١.

(١٠٦) محمود السيد، من أسرار البلاغة، (ص٣٤).

(١٠٧) الزمخشري، الكشاف، ج٢، (ص ٣٧٦)، وج١ (ص ٣٣٥).

(١٠٨) سورة التوبة: الآية ٣٤.

(١٠٩) محمود السيد، من أسرار البلاغة، (ص٣٣).

(١١٠) سورة يونس: الآية ٧١.

(١١١) الزركشي، البرهان، ج٣، (ص١٢٦).

(١١٢) ينظر: د. سعيد حسن بحيري، نظرية التبعية في التحليل النحوي، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٨٨، (ص٥٧).

(١١٣) ينظر: محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، أستاذ مساعد بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عالم الكتب للنشر، القاهرة، (ص٤٩).

(١١٤) ينظر: محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، المصدر السابق، (ص٥٤).

(١١٥) ينظر: محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، ص ١٥١.

(١١٦) ينظر: د. تمام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٣، ١٩٩٨م، عالم الكتب، القاهرة، (ص١٩١).

(١١٧) ينظر: محمد سعد، مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية، (ص١١).

(١١٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة خصص، المجلد ٢، (ص٨٤).

(١١٩) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، (ص١٢).

(١٢٠) ينظر، عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلد ٢، العدد ١، (ص٣٥ – ٣٧).

(١٢١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، (ص٢٠٧).

(١٢٢) د. تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مرجع سابق، (ص٤٧).

(١٢٣) د. تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، المرجع السابق، (ص٤٧).

قائمة المصادر والمراجع:

١) إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.

٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مكتبة لسان العرب، ١٩٩٢م.

٤) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥) أبو تمام، ديوانه، تقديم وشرح محي الدّين صبحي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٦) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٧) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري

(المتوفى: ١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٩) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠) ينظر: أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: ١٣٧١هـ)، علوم البلاغة(البيان، المعاني، البديع)"، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

١١) أحمد خضير عباس، أثر القرينة في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠م.

١٢) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٨٠م.

١٣) د. تمّام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، المملكة العربية، مجلد١١، ١٣٨٤هـ -١٩٧٤م.

١٤) د. تمام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٣، ١٩٩٨م، عالم الكتب، القاهرة.

١٥) جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٦) ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م، ج١.

١٧) د. حمزة عبد الله النشرتي، الرابط وأثره في التراكيب العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الرياض، العدد: ٦٧و٦٨، ١٩٨٥م.

١٨) د. سعيد حسن بحيري، نظرية التبعية في التحليل النحوي، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٨٨.

١٩) ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة.

٢٠) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢١) عبد العظيم المطعي، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٩٩٢،١م.
٢٢) عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٩٨٤م.
٢٣) عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلد ٢، العدد ١.
٢٤) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٢٥) عز الدين بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٦) عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، مطبعة عامره عثمان حلمي.
٢٧) د. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٤م.
٢٨) على أبو المكارم، ماهج البحث عند النحاة العرب، رسالة دكتوراه، ١٩٦٦م، جامعة القاهرة.
٢٩) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٠) عمر فاروق الطباع، ديوان الأعشى، دار القلم، بيروت، لبنان.
٣١) كمال سعد، الحذف والتقدير في بنية الكلمة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.
٣٢) محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، مصطلحات في كتب العقائد، درا بن خزيمة، ط١.
٣٣) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٤) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (المتوفى: ٤٠٦هـ)، تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون - آخر سورة السجدة، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش، جامعة

أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠ – ٢٠٠٩ م.

٣٥) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٣٦) د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار غريب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م.

٣٧) محمد سعد، مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٣٨) محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٩) محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، أستاذ مساعد بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عالم الكتب للنشر، القاهرة.

٤٠) محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤١) محمد بن يوسف التوحيدي أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

٤٢) محمود السيد، من أسرار البلاغة في القرآن، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

٤٣) محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ابو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط٣، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

٤٤) مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م.

٤٥) د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط٢، ١٩٥٨م.